بايدن يكشف موعد الغزو الروسي لأوكرانيا

موسكو: المزاعم الأمريكية عن غزو كييف تضليل

«وكالات» : قال موقع «بوليتيكو»، إن الرئيس الأمريكي جو بايدن أعلن في مؤتمر بالفيديو مع زعماء دول الغرب والاتحاد الأوروبي والناتو، أن موعد «غزو» روسيا لأوكرانيا، سيكون في 16 فبراير الجاري.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أمس، نقل بوليتكو، عن مصادر مطلعة لم يحددها أنه «خلال حديثه مع القادة الغربيين الذي استمر ساعة، حدد الرئيس بايدن يوم 16 فبراير الجاري موعداً للهجوم الروسي».

ونقل الموقع الأمريكي، عن العديد من المسؤولين أن «روسيا ستشن هجومها على أوكرانيا في وقت مبكر من 16 فبراير الجاري، وأن واشنطن أخطرت الحلفاء أن الغزو ربما تسبقه سلسلة ضربات صاروخية وهجمات إلكترونية».

ومن جانبها، أشارت وكالة بلومبرغ الأمريكية، التي سبق أن أبلغت «بالخطأ» بداية «غزو» روسيا لأوكرانيا، إلى أن «الهجوم» سيكون في 15 فبراير الجاري.

من جهة أخرى رفضت السفارة الروسية في واشنطن مزاعم الحكومة الأمريكية عن نية موسكو غزو أوكرانيا في الأيام المقبلة.

وقال السفير الروسي لدى الولايات المتحدة أناتولي أنتونوف، أمس السبت: «حالة التأهب تنتشر عبر الولايات المتحدة دون أي دليل لدعم هذا المزاعم».

وأضاف «البيانات التي تصدر في الولايات المتحدة، شهادة على أن الولايات المتحدة كثفت حملتها الترويجية ضد بلادنا».

وقال السفير الروسي إن الولايات المتحدة تريد أن تترك انطباعاً أن الغزو «حتمي»، مضيفاً أن المعلومات الاستخباراتية «تضليل» دون الخوض في تفاصيل.

منصات دفاع جوي روسي متنقلة قرب الحدود الأوكرانية

وقال أنتونوف: «تصريحات السياسيين عن غزو روسيا لأوكرانيا في الأولمبياد أو بعدها غير مدعوم بدليل»، وأشار إلى تعليق قال إنه يظهر كيف أن الأمريكيين فقدوا إيمانهم في مزاعم حكومتهم.

والجمعة، أعربت الإدارة الأمريكية عن اعتقادها بإمكانية غزو روسي لأوكرانيا قبل نهاية دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في الصين التي تنتهي في 20 فبراير الجاري، وطالبت واشنطن الأمريكيين بمغادرة أوكرانيا فوراً.

من جهة أخرى قالت روسيا وأوكرانيا إنهما أخفقتا في تحقيق أي انفراجة بعد يوم من المحادثات مع مسؤولين من فرنسا وألمانيا، بهدف إنهاء الصراع الانفصالي الدائر منذ 8 سنوات في شرق أوكرانيا.

وبشكل عدم تحقيق تقدم انتكاسة لجهود حل أزمة أوسع بشأن أوكرانيا، حيث حشدت روسيا أكثر من 100 ألف جندي على الحدود فيما أثار مخاوف من نشوب حرب.

وقال المبعوث الروسي دميتري كوزاك في بيان صحفي في ساعة متأخرة من مساء الخميس بعد محادثات برلين إنه «لم يتسن التوفيق بين تفسيرات روسيا وأوكرانيا المختلفة لاتفاق عام 2015، الذي يستهدف إنهاء القتال بين الانفصاليين المؤيدين لروسيا وقوات الحكومة الأوكرانية»، وأضاف «لم نتمكن من التغلب على هذا».

وقال مبعوث أوكرانيا، أندري يرماك، إنه «لم تتحقق انفراجة لكن الجانبين اتفقا على مواصلة المحادثات»، وأضاف «آمل أن نلتقي مرة أخرى قريبًا ونواصل هذه المفاوضات، الجميع عامزون على الوصول إلى نتيجة».

ولا يزال الصراع محتدماً في منطقتي دونتسك ولوجانسك الانفصاليتين في أوكرانيا برغم وقف إطلاق النار، ويرصد مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا انتهاكات متكررة، تصل في بعض الأحيان إلى مئات الحوادث اليومية، وتقول أوكرانيا إن قرابة 15 ألف قتلوا منذ عام 2014.

ووقع ممثلون عن روسيا وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنطقتين الانفصاليتين اتفاقاً من 13 نقطة في فبراير 2015 في مينسك، أيده أيضاً زعماء فرنسا وألمانيا.

واتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أوكرانيا، بمحاولة إعادة كتابة الاتفاق وانتقاء العناصر الأكثر فائدة لها فقط، وتقول أوكرانيا إنها ملتزمة بالاتفاق.

وترفض كييف تأكيدات روسيا بأنها لا علاقة لها بالصراع، وتقول إن روسيا تنشر قوات داخل أوكرانيا تقاتل إلى جانب الانفصاليين، وتنفي روسيا التخطيط لغزو أوكرانيا لكنها تقول إنها تريد فرض «خطوط حمراء» لضمان عدم انضمام جارتها السوفيتية السابقة إلى حلف شمال الأطلسي وألا ينشر الحلف صواريخ أو ينشيء قواعد هناك.

من جانب آخر قالت وزارة الخارجية الأوكرانية إن «من المهم للغاية التحلي بالهدوء» ورفض الاستسلام للهلع في وجه التهديد بغزو روسي.

وقال بيان لوزارة الخارجية: «في هذه المرحلة من المهم للغاية التحلي بالهدوء وتعزيز البلاد داخلياً وتجنب التصرفات التي تزعزع استقرار الوضع، وتزرع الذعر».

من جانب آخر أوصت الحكومة الألمانية مواطنيها في أوكرانيا بمغادرة البلاد.

وقالت الخارجية الألمانية في بيان، أمس السبت: «إذا كنتم مقيمين الآن في أوكرانيا، تحققوا إذا كان وجودكم ضروري، على نحو حتمي. وإذا لم يكن، غادروا على الفور».

وعقب تحذيرات من الحكومة الأمريكية من هجوم روسي وشيك، طلبت الولايات المتحدة، وبريطانيا، والدنمارك، ولاتفيا، وإستونيا، ودول أخرى، من رعاياها مغادرة أوكرانيا.

وقالت وزارة الخارجية الألمانية، إن «التوترات بين روسيا وأوكرانيا تصاعدت في الأيام الماضية بسبب الوجود المكثف وتحركات وحدات عسكرية روسية بالقرب من الحدود الأوكرانية»، وجاء في البيان: «لا يمكن استبعاد نزاع عسكري».

ومن المقرر نقل القنصلية العامة الألمانية في دنيبرو إلى لفيف، ليتمكن الموظفون من العمل بعيداً عن خط التماس بين القوات الحكومية الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا.

من جانب آخر نفت بريطانيا مجدداً اعتزامها إرسال قوات قتالية إلى أوكرانيا.

وفي تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» قال وكيل وزارة الدفاع البريطانية جيمس هيبي، اليوم السبت: «الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورفاقه يودون القدرة على قول إن تحركهم المحتمل جاء نتيجة لعدوان غرب في أوكرانيا».

وأضاف أنه لهذا السبب، من المهم جداً توضيح أنه لن يُلعب «دور نشط في أوكرانيا».

وفي رده على السؤال «ألن تكون هناك قوات قتالية بريطانية إذا نشبت حرب؟»، أجاب هيبي «من الضروري للغاية أن يسمع الناس في موسكو هذا: نعم».

وأعلن هيبي أن في العطلة الأسبوعية الحالية سيسحب كل الجنود البريطانيين الذين شاركوا في تدريب أوكرانيين على استخدام صواريخ بريطانية مضادة للمدرعات.

شكري: لا توجد حلول عسكرية للقضية الليبية

وزير الخارجية المصري سامح شكري

«وكالات» : أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، أمس السبت، أنه لا توجد حلول عسكرية للقضية الليبية، مشدداً على دعم مصر للتوافق الليبي– الليبي وأي حل يرتكز علي الشرعية الدولية.

وقال شكري في مؤتمر صحفي بالقاهرة أمس مع وزيرة خارجية ألمانيا أنالينا بيربوك، «نتعاون مع أي دولة على أرضية من التفاهم المشترك للتحديات الراهنة»، مشيراً إلى أن «مصر لعبت دوراً فعالاً في منع الهجرة غير الشرعية لأوروبا».

وأكد وزير الخارجية المصري أن تعزيز قدرات بلاده وتحقيق أمنها واستقرارها ساهم في تعزيز أمن واستقرار أوروبا.

بدورها، قالت وزيرة الخارجية الألمانية إن بلادها تقدر دور الوساطة الذي تلعبه مصر في النزاع بالشرق الأوسط، وبشكل خاص الجهود المبذولة من أجل سكان قطاع غزة.

وشددت الوزيرة الألمانية على أن «حكومة بلادها على قناعة بضرورة حل الدولتين المبني على المفاوضات فهي السبيل الوحيد للسلام الدائم، حتى وإن كان الطريق نحو الحل مازال طويلا، ونريد أن نواصل بذل الجهود المشتركة لأن الوضع الحالي لا يمكن الإبقاء عليه، فبدون فرصة السلام المستقبلي سوف يتكرر اندلاع العنف والتصعيد بالمنطقة».

وأضافت أن مصر وألمانيا يربطهما تعاون وشراكة في كافة المناحي والأوجه، معربة عن سعادتها باهتمام الشعب المصري بألمانيا، بحسب ما ذكره المتحدث باسم الخارجية المصرية في صفحته على موقع فيس بوك.

وعقد الوزيران أمس جلسة مباحثات ثنائية تناولت سبل استمرار وتعزيز التعاون بين مصر وألمانيا، والبناء على النجاح المحرز في العديد من المجالات، والتشاور حول القضايا الإقليمية محل الاهتمام المشترك.

وكانت وزيرة الخارجية الألمانية وصلت إلى القاهرة مساء الجمعة في زيارة لمصر تستغرق يومين، في ختام جولة شرق أوسطية.

من جهة أخرى دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الجمعة «كل الأطراف إلى الحفاظ على الاستقرار في ليبيا كأولوية مطلقة» فيما يوجد في البلاد رئيسا وزراء متنافسان.

وذكر غوتيريش «كل المؤسسات بالهدف الأساسي المتمثل في تنظيم انتخابات وطنية في أسرع وقت ممكن لضمان احترام الإرادة السياسية لـ2,8 مليون مواطن ليبي مسجلين في القوائم الانتخابية»، في بيان اقتصر على «الإحاطة علماً» بتعيين رئيس وزراء جديد.

من جهة أخرى قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، إن قرار تكليف رئيس حكومة جديد في ليبيا كان وفق الإجراءات القانونية، وهو قرار سيادي ليبي، وفق موقع «أخبار ليبيا 24».

وأكد المتحدث أن الأمم المتحدة مستمرة في متابعة الأوضاع في ليبيا مؤكداً أنه إذا اختار مجلس النواب رئيس حكومة، فهذا «يعني أنه رئيس حكومة مكلف بقرار من جهة سيادية» ووفق إجراءات قانونية.

وفي سياق متصل كان قد دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الجمعة، جميع الأطراف والمؤسسات الليبية إلى مواصلة ضمان أن يتم اتخاذ القرارات الحاسمة في ليبيا بطريقة شفافة وتوافقية.

من ناحية أخرى رفض بيان لـ 65 «كتيبة» و«غرفة أمنية» في مصراتة قرار مجلس النواب الليبي الخميس، بالتصويت على اختيار فتحي باشاغا لرئاسة الوزراء، وتضمين التعديل الدستوري الـ12 في الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011.

ووفق موقع «الوسط» الليبي رفض بيان ما تسمى «القوى الأمنية والعسكرية– مصراتة» قرار مجلس النواب الخميس، واتهمه بالذهاب «في مسار أحادي ينسف باقي المسارات وجميع الاتفاقات، والتي من أهمها المسار الدستوري وتعديلاته بالتوافق، قبل المضي في أي مسارات أخرى لإنهاء المراحل الانتقالية والوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية».

«طالبان» تندد بـ «سرقة» واشنطن مليارات الدولارات الأفغانية المجمدة

مسلحون من طالبان في أفغانستان

كابول – «وكالات» : نددت حركة طالبان الجمعة، بوضع واشنطن يدها على 7 مليارات دولار من أصول المصرف المركزي الأفغاني، واصفةً الإجراء بـ «سرقة» تعكس «انحطاطاً أخلاقياً» لدى الولايات المتحدة.

وكتب المتحدث باسم طالبان محمد نعيم على تويتر، أن «سرقة ومصادرة مال الشعب الأفغاني من الولايات المتحدة تشكلان أدنى مستوى من الانحطاط الإنساني والأخلاقي لدى بلد وأمة».

من جانب آخر أعلن المتحدث باسم حركة طالبان الأفغانية ذبيح الله مجاهد اليوم الجمعة إطلاق سراح مجموعة من الرعايا الأجانب كانت محتجزة في أفغانستان.

ومن جهتها، ذكرت الأمم المتحدة الإفراج عن صحافيين أجنبيين يعملان لحسابها في أفغانستان والذين تم احتجازهم في وقت سابق الجمعة.

وقال مجاهد في بيان إن المحتجزين زعموا أنهم يعملون لصالح منظمة دولية وتم احتجازهم لعدم حيازتهم بطاقات هوية أو تراخيص أو وثائق ضرورية.

وأضاف أنهم في حالة طيبة وأجروا اتصالاً بأسرهم خلال فترة احتجازهم.

ولم تصدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أي تعليق على إطلاق سراحهم. كانت المفوضية ذكرت من قبل أن الصحفيين الاثنين كانا يسافران بالنيابة عن المفوضية، لكنها لم تكشف عن أي تفاصيل عن هوياتهما أو وقت احتجازهما على وجه الدقة.

وقالت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك في بيان إن أحد المحتجزين صحفي سابق في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، بينما حثت طالبان على الإفراج الفوري عن كل الصحفيين المحتجزين بسبب عملهم.

كما دعت اللجنة طالبان للتوقف عن مضايقة الصحفيين.

وفرضت طالبان قيوداً على وسائل الإعلام وحرية التعبير منذ استعادتها السيطرة على البلاد في أغسطس الماضي.

وتحتجز الحركة المتشددة باستمرار محتجين وناشطات معنيات بحقوق المرأة وصحفيين، وكشف بعد الإفراج عنهم عن تعرضه لإساءة المعاملة والتعذيب.

تحذيرات من إضراب مفتوح عن الطعام للأسرى الفلسطينيين

منصور عباس: إسرائيل ليست دولة فصل عنصري

الأراضي المحتلة – «وكالات» : حذرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، أمس السبت، من دخول الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في إضراب مفتوح عن الطعام ضد سياسات الإدارة التعسفية.

وقالت الهيئة إن «إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي دفعت صباح أمس بتعزيزات ضخمة من وحدات القمع إلى كافة الأقسام».

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية عن المسؤول عن الإعلام في الهيئة، ثائر شريتح، أن «الأسرى مستمرون في نضالهم ضد سياسات الاحتلال التعسفية بحقهم، حيث يسعون بذلك لإلغاء كافة العقوبات التي فرضت عليهم، كسحب الأدوات الكهربائية، وفرض الغرامات، والعزل بالزنازين، وتقليص المواد الغذائية إضافة لوقف الهجمة عليهم، والاقتحامات والتفتيش، والتي ارتفعت وتيرتها بعد أن انتزع الأسرى الستة حريتهم في سجن جلبوع قبل أشهر».

سجانان إسرائيليان يقودان فلسطينيين

وأضاف أن «الأسرى قد يلجأون للتصعيد بالإضراب المفتوح عن الطعام، بالتزامن مع استمرار الأسرى الإداريين في مقاطعتهم لمحاكم الاحتلال لليوم الـ 44 على التوالي».

من جهة أخرى رفض رئيس القائمة العربية الموحدة في الكنيست الإسرائيلي، منصور عباس، اتهام إسرائيل بالفصل العنصري، حسب صحيفة «جيروزاليم بوست».

وقال عباس، رداً على سؤال في حدث على الإنترنت نظمه «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» في واشنطن، إنه لن يستخدم «أبارتهايد» أو الفصل العنصري لوصف العلاقات بين اليهود والعرب داخل البلاد»، مضيفاً «لا أسمي هذا، فصلاً عنصرياً».

وقال: «أنا عضو في الائتلاف الحاكم، ويمكن أصبح وزيراً» إذا أراد.

وكان عباس زعيم الحزب الإسلامي العضو في الائتلاف الحكومي، يرد على أسئلة عن موقفه من تقرير منظمة العفو الدولية الذي اتهم إسرائيل، بالفصل العنصري.

وقال رداً على ذلك، إن «اتهامات مماثلة، لا تساعد في حل المشاكل»، وأضاف «هذه فرصة لنا لننظر في ما يحصل، ونتأمل في ما يُمكن إصلاحه».

وبسؤاله عن قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قال عباس، إنه يفضل التعامل معه في إطار ما أقره المجتمع الدولي، والقانون الدولي، مضيفاً «يمكنهم وصف الوضع القائم وفقاً للقانون الدولي، لكن الصحيح من وجهة نظري، ليس قول الصحيح أو الخطأ، ولكن فعل كل ما هو مفيد «.

مسؤولة أممية: فظائع «لا يمكن تصورها» في إثيوبيا

«وكالات» : نددت نائب الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، الجمعة، عقب عودتها من رحلة في إثيوبيا شملت مناطق الصراع في تيغراي، وأمهرا، وعفر، والمنطقة الصوماليّة، بفظائع «لا يمكن تصوّرها» تعيشها النساء في شكل خاص، مطالبة بالعدالة لهن.

وقالت المسؤولة في مؤتمر صحافي إن «الإثيوبيات تأثرن بشكل كبير، بطريقة لا يمكن تصورها»، مضيفة «في أسوأ كوابيسكم، لا يمكن تخيل ما حدث للنساء في إثيوبيا»، مشيرة إلى أنها شاهدت خلال رحلتها ضحايا لـ«المجاعة».

وشددت على أن «اللوم على الجميع» بسبب هذه الفظائع التي أججتها الحرب، معتبرة أن في القرن الحادي والعشرين «من غير المقبول أن يسبب إنساناً معاناة مماثلة لآخر».

وتحدّثت عن مصير شابة تعرّضت للاغتصاب أمام ابنها البالغ من العمر 3 أو 4 أعوام وباتت تُواجه رفض زوجها وعائلتها والمجتمع.

وتابعت «يجب تحقيق العدالة وتحديد المسؤوليات»، دون أن تعطي تفاصيل عن سبل تحقيق ذلك.

وخلّف النزاع بين القوات الحكومية الإثيوبية ومتمردي تيغراي منذ نوفمبر 2020 آلاف القتلى، وترافق مع انتهاكات، ودفع وفقاً للأمم المتحدة مئات الآلاف إلى حافة المجاعة.